

# معات وأزمة ثقة داخل 14 آذار

وحل المجلس الأعلى بعد تبادل التمثيل الدبلوماسي وموقع لبنان من المبادرة العربية.

وأشار إلى أن على وزراء الحكومة تقديم رؤية 14 آذار للإدارة والاقتصاد والاجتماع والإصلاح، أي تقديم برنامج حكم متكامل، وخصوصاً أن «مرحلة سعد الحريري غير مرحلة فؤاد السنيورة».

وكان جعجع قد انتقد أمس «بعض من ينادي بضرورة إرضاء بعض حلفاء دمشق أو غيرهم، وزيارة الشام بعد كل التضحيات التي بذلت عبر التاريخ وحديثاً، وبعد نجاة الكثيرين من الاغتيال باعجوبة».

وجدد تأكيد تمسك 14 آذار بنتائج الانتخابات النيابية التي حصلت في حزيران المنصرم، واصفاً طروحات هذا الفريق «بالمنطقية والسلسة، وكاننا لم نربح في هذه الانتخابات لنشهد انتقادات لهذه الطروحات المعللة بالشراكة والوحدة الوطنية»، وداعياً الفريق الآخر إلى مشاركة 14 آذار بما يملك من «أمور غير شرعية» حتى تشاركه هذه الأخيرة بما أخذته شرعياً.

ورأى «أنه إذا لم تعجبهم أو تناسبهم طروحاتنا، فليتصرفوا بطريقة ديموقراطية وحضارية، وليعارضوا، ولكن ليس كما عارضوا في عائشة بكار، بل كما يعارض الناس، أي في المجلس النيابي والمنتديات السياسية والمؤسسات الدستورية».

وانتقد جعجع بعض من ينادي بضرورة إرضاء بعض حلفاء دمشق أو غيرهم، مذكراً بـ«أننا منذ 30 عاماً وأكثر ونحن نناضل كي يصبح لدينا وطن مستقل ودولة قائمة ذات كيان»، مؤكداً التمسك بهذا المبدأ. وسأل «لماذا عند كل حدث في لبنان نراه يزورون الشام ذهاباً وإياباً؟».

وختم: «بعد كل التضحيات التي بذلت عبر التاريخ وحديثاً، وبعد نجاة الكثيرين من الاغتيال باعجوبة، ثمة سؤال يطرح: أين أصبحت التضحيات التي بذلت من أجل لبنان كي يأتي من يدعو إلى ضرورة التحاور مع سوريا في استحقاق لبناني داخلي ضارين عرض الحائط بكل تضحيات شهدائنا؟ هذا إلى جانب أننا سنفقد المواطن اللبناني أمه بوطن مستقل على المدى القريب».

وبيّنا سعت قيادات وسطية إلى محاولة ترتيب لقاءات بين قيادات من الكتائب والقوات مع آخرين من الحزب التقدمي الاشتراكي، قال المسؤول الإعلامي في الحزب التقدمي رامي الرئيس إن التباين القائم أمر طبيعي.

ولاقاه الناشط في 14 آذار إلياس الزغبى بقوله إن الرهان على أن خطاب النائب جنبلاط الجديد يؤسس لحالة سياسية جديدة في غير محله، معتبراً أن لا أحد يستطيع تجاوز الأسس التي تنطلق منها قوى 14 آذار مهما ظهر «تمايز في المواقف إلى حد التناقض». وأشار إلى أن الأساس السياسي والوطني كفيل بإبقاء 14 آذار جسماً متماسكاً، «وإذا ما أعاد أي طرف حساباته السياسية، فهذا لا يعني أنه في صد الخروج عما نسميه نحن انتفاضة الاستقلال».

وقال الزغبى إن انتقاد جنبلاط لشعار «لبنان أولاً»، يقصد مسائل أخرى تجب معالجتها، مثل الحقائق والحصص والمقاعد الوزارية والتوزيع.

ورأى الزغبى أن قاعدة 14 آذار هي التي تقود قيادة 14 آذار، وإذا أراد وليد جنبلاط أن يقوم بانقلاب في قاعدته، فهذا غير ممكن، وكلامه لا يعود تكتيكاً، «وفي تقديري أن جنبلاط لن يذهب إلى طرف النقبيض عما كان فيه في السنوات الأربع الماضية، وهو محق في بعض نقده للخصخصة، وكلامه عن الانعزاليين موجه إلى بعض حلفائه وغير حلفائه، وإلى الداخل الدرزي أيضاً».

(الأخبار)

ابراهيم الامين

## عون يرفض الوصاية بكل أسمائها ويسأل الموالين: أين قراركم الحرّ؟

كشفت أزمة تآلف الحكومة المشهد السياسي الداخلي بصورة ليست جديدة، بل تعبر مرة أخرى عن حجم التزوير والكذب الذي مارسه فريق 14 آذار بكل قواه، وبعض قوى المعارضة على حد سواء. لكن حقيقة الواقع اليوم تشير إلى حقيقة، أن في لبنان من يقول كلاماً لا يراجع بينه وبين نفسه ولا يحاسبه عليه أحد، وهو ما يعكس لامبالاة القوى السياسية بجمهورها من جهة، ويعكس من جهة ثانية جهل هذا الجمهور الذي يختار سياسيين لا يحترمون عبارة واحدة من كل ما يقولونه في لحظات التعبئة.

أعلن العماد ميشال عون، أول من أمس، أنه لا مجال للتعليق على الملف الحكومي لأن ما نشهده من اتصالات يدل على أن من يقود عملية التآلف هو خارج لبنان. وإن كان كلام الجنرال واضحاً، فإن البعض لم يفهم عليه أو لا يريد أن يفهم عليه. لذلك، لا بأس من بعض الشرح:

أولاً: قال العماد عون صراحة إنه يواجه خصوصاً لا يملكون قرارهم بيدهم. لذلك، فإنهم لا يقدرّون على بت أي نقطة على جدول الأعمال من تلقاء أنفسهم، بل يصمتون وينتظرون أن يأتيهم الجواب من أوليائهم في الخارج، ولو توافرت القدرة لدى هؤلاء على إدارة شؤونهم دون انتظار الإشارة من الأوصياء، لكان بالإمكان تجاوز الكثير من الصعوبات.

ثانياً: قال عون صراحة ما يتجنب الآخرون قوله عن جبن وعن رغبة في إخفاء ضعفهم الداخلي، وهو أن إدارة الملف السياسي اللبناني، بما في ذلك ملف تآلف الحكومة، تجري خارج لبنان، وأن عواصم عربية وغربية تقود الاتصالات التي يبدو أن في لبنان من ينتظر نتائجها ليقرر خطوته التالية.

ثالثاً: خاطب عون من دون استفزاز أو شماتة قوى الموالاتة وجمهورها، سائلاً أين أصبحت شعارات السيادة والاستقلال والقرار الحر ورفض الوصاية. فما هي السعودية تستكمل إدارة الملف الحكومي بعدما تولت إدارة الملف الانتخابي. وما هي دمشق التي يقول فريق الموالاتة إنه «تحرر» منها، وأنه «حرر» لبنان من تأثيرها. تستقبل الوصي السعودي ومعه الوصي الأميركي والفرنسي وبقيّة الشلة لكي تستمع إلى مطالبهم أو وجهة نظرهم في طريقة إدارة الملف اللبناني، وما هم

### حلف التوطنين أساسي لان المعطيات كثيرة عن قرار بتحريك لبنان والفلسطينيين ثمن إرضاء إسرائيل

يعطون سوريا ما ادعوا أنها خسرتة بفعل «نضالاتهم».

رابعاً: يودّ عون، ومن دون استفزاز أحد أيضاً، تذكير اللبنانيين والمسيحيين على وجه الخصوص، بأن الذين رفعوا شعارات كبيرة بوجه تفاهم التيار الوطني الحر مع حزب الله، وقالوا كلاماً كبيراً عن سلاح المقاومة وعن ولاية الفقيه وعن تبعية المعارضة للخارج وخلافه، وأبدوا خشيتهم على الكيان ومستقبله، ما هم يبلعون السنثهم وهم يسمعون رئيس الحكومة المكلف يتحدث عن ضمانات مفتوحة هو مستعد لتقديمها إلى حزب الله بشأن سلاح المقاومة، فيما يذهب الوصي السعودي إلى دمشق عارضاً الغطاء لهذه الضمانات. وما هو أبرز المرصّين على حزب الله وعلى المقاومة وعلى التفاهم، أي وليد جنبلاط، يعلن استعداداً غير محدود للتعاون العملي مع حزب الله في السياسة وفي الحكومة وفي البرلمان وعلى الأرض وفي القرى والبلدات وفي كل الأمكنة. وما هو سعد الحريري نفسه، يعرض تعاوناً في مسائل كثيرة.

هذا في مقلب الموالاتة، لكن ماذا في مقلب المعارضة؟ لا يبدو عون متساهلاً حتى مع الحلفاء، وهو عندما يجد أن بمقدوره القيام بخطوة لا تعرض كل تحالفاته لخطر الانهيار يقدم على ما يراه مناسباً. وتجربة جزيب الانتخابية لم تكن شكلية كما اعتقد كثيرون، ولا هي تحمل رسائل بكل الاتجاهات كما بالغ آخرون، لكنها تعبر عن طريقة تفكير الجنرال في مسائل يراها بالغة الحساسية. ومن هذا المنطلق، فإن من غير المؤكد أن يسير العماد عون في أي اتفاق يجري في الخارج، وذلك ليس بهدف إشعار الجمهور القريب والبعيد بأنه ليس تابعاً لأحد، بل لأنه يعتقد فعلياً بأن هناك إمكانات لإنتاج توافق داخلي يكون له جانبه الخارجي، لكن ذلك يتطلب بحثاً مفصلاً ومباشراً مع الفريق اللبناني المعني بتآلف الحكومة. وبهذا المعنى، كان العماد عون ينتظر لقاءات فعلية لا بروتوكولية مع الرئيس المكلف، وهو لا يحتاج إلى صورة معه، وهي لا تنفذه أصلاً، لكنه يريد أن يقول إن هامش المناورة أمام الجميع سيظل محدوداً إذا كان في لبنان من لا يقدر على تنفيذ أي اتفاق.

لكن عون الذي لديه تجربة مزة مع بعض قوى المعارضة، وتحديداً مع الرئيس بري، وخصوصاً في ما يتعلق بإدارة الأعمال الحكومية، لا يعيش الآن مناخاً سلبياً أو حذراً إلى حدود التشكيك بالآخرين، لكنه قال حيث يجب وعلى مسمع مضمّن يهمة الأمر، إن أي محاولة لإنتاج صفقة خارجية جديدة بشأن لبنان، لن تحظى بتوقيعه حتى لو جاءت ملئية لشروطه الخاصة بالملف الحكومي. وهذا أمر، على الجهتين التوقف عنده: حزب الله وسوريا.

الأمر الأخير الذي يهتم به عون، هو الملف الأساسي المتصل ببرنامج عمل الحكومة المقبلة، وخصوصاً أن عون يملك ما يكفي من معلومات عما يحضر دولياً وعربياً لتكريس التوطن في لبنان، وتحقيق رغبة إسرائيل بإلغاء حق العودة وجعل لبنان يدفع الثمن إلى جانب الفلسطينيين أنفسهم. وهو الملف الذي يبدو أنه محل تداول خارجي على هامش البحث في تآلف الحكومة، إلا أن أطراف الموالاتة الرئيسية ليست في وارد مواجهته إلا بيانات عامة وكلام منسوب إلى مقدمة الدستور. وهو الدستور نفسه الذي لم يحترمه أحد، وخصوصاً فريق الموالاتة.

أما الملف الاقتصادي، فلعماد عون وجهة نظر واضحة حياله، وهو أمر محل بحث لن يطول قبل أن يكون بنداً يومياً على جدول أعمال الجميع، شاء من شاء وأبى من أبى.



الغلسطينية، وتآلف حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات التي تعترض القضية الفلسطينية برمتها إزاء الحكومة اليمينية المتطرفة، برئاسة بنيامين نتنياهو وطروحته بشأن قيام دولتين».

وتابعت أن عبد الله والأسد سيبحثان «تطورات الملف العراقي، وخاصة في أعقاب خروج قوات الاحتلال الأميركي من المدن العراقية كمرحلة أولى للانسحاب الكامل بحلول عام 2011 ورأب الصدع العربي».

كوة في اتحاد 14 آذار

أما على الصعيد الداخلي، فقد رُصد ارتياح من جانب أقطاب في فريق المعارضة مقابل ارتفاع صوت الاحتجاج داخل فريق 14 آذار. وعلمت «الأخبار»

أن القيادات المسيحية داخل الاكثريّة تطالب باجتماع عاجل على مستوى الصف الأول لبت «خطة العمل وعدم ترك الحريري يتولى الأمر وحده». ومع أن قيادات في هذا الفريق حرصت خلال اليومين الماضيين على إشاعة مناخات إيجابية والتقليل من حجم التباين، فإن رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع لم يستطع التزام الصمت، فقال ما قاله في إطار «التحذير» من «إضاعة تضحيات 14 آذار والتفريط بالشهداء».

وقالت مصادر رفيعة المستوى إن المناخات السائدة الآن تعبر عن «أزمة ثقة» عميقة بين الرئيس المكلف والنائب وليد جنبلاط من جهة، وبينه وبين القوى المسيحية، ولا سيما الكتائب و«القوات اللبنانية». لكن قيادات تشارك عادة في اجتماعات الأمانة العامة لفريق الموالاتة سعت إلى التخفيف من حجم التباين القائم، ودعت إلى عقد لقاء سريع لقيادات الصف الأول في فريق الاكثريّة النيابية لحسم مسائل كثيرة بينها ما يتعلق بالمفاوضات الجارية الآن، وبالوجهة الخاصة بالشراكة مع المعارضة في تآلف الحكومة.

ونقلت أواسط مسيحيي 14 آذار الذين يرفضون تطبيع العلاقات مع دمشق الآن، أن الحريري وعد حلفاءه في فريق 14 آذار بأنه لن يزور دمشق قبل تآلف الحكومة، وأنه لن يقيم علاقة شبيهة بالتي كانت قائمة سابقاً، وأنه سيحرص في المقابل على علاقة ندية مع دمشق من موقعه كرئيس لحكومة لبنان. وهو أمر عاد وأوضحه منسق الأمانة العامة فارس سعيد الذي قال إن حديثه عن عدم جواز زيارة الحريري إلى دمشق قبل تآلف الحكومة لا يعني أن هناك إشارات في هذا الإطار، «كان الحريري ذاهب إلى الشام لتسهيل تآلف الحكومة». لكنه رأى أن زيارة الأخير إلى الرياض أمر طبيعي قبل التآلف، «لأن لا خلافات بين فريق 14 آذار والسعودية».

وقال سعيد إن الحريري يترأس الحكومة بعد انتصار سياسي، وعلى 14 آذار التي أوصلته إلى الحكومة أن تعطيه الأدوات كي يحكم ويُقدّم نموذجاً. وعلى هذه القوى تقديم إجابات عن أسئلة أساسية، مثل مصير سلاح المقاومة ووضع آلية لحل مشكلته، والعلاقات السورية - اللبنانية، وما تتضمنه من عناوين مثل ترسيم الحدود والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات والمعاهدات المشتركة